وزارة الفلاحـة و الموارد المائية و الصيد البحري

الشركـــة الوطنية لحماية النباتات

--------§§§------

تقرير مراجع الحسابات حول منظومة الرقابة الداخلية
لسنوات 2016 و 2017

مكتب علي الزوائدي

خبير محـاسب – مراقب حسابـات – عضو بهيئة الخبراء المحـاسبين بالبلاد التونسية

العنوان : 52 مكرر نهج بيار دي كوبرتان- 1001 تونس - الهاتف : 110 255 71 – فاكس :932 254

الفهرس العام

الفهرس

الصفحة

تقرير مراقب الحسابات حول تقييم منظومة الرقابة الدّاخلية

التعريف بالشركة و بمهمة مراقبة الحسابات

النقائص المسجلة و التوصيات المقترحة

التنظيم العام..... 01

نظام المعلومات..... 02

التصرف في الأصول الثابتة..... 03

الشراءات و التصرف في المخزون 04

إدارة الوسائل الفنية و الإستغلال..... 05

التصرف في الموارد البشرية..... 06

التصرف في الميزانية 07

التصرف في المحاسبة..... 09

التصرف المالي..... 11

المسائل القانونية و الجبائية و المسائل المختلفة..... 12

تقرير مراقب الحسابات

تقرير مراقب الحسابات حول
تقييم منظومة الرقابة الدّاخلية لسنوات 2016 و 2017

السيدات و السادة أعضاء مجلس ألادارة
للشركة الوطنية لحماية النباتات

في إطار مهمة مراقبة حسابات الشركة الوطنية لحماية النباتات التي أوكلت إلينا من طرف مجلس الإدارة المنعقد في 23 أكتوبر 2017، قمنا بدراسة و تقييم منظومة الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل الشركة.
و قد قمنا بهذه المرحلة من عملية المراجعة وفقا للمعايير المهنية المتعارف عليها و على ضوء البيانات التي تم تقديمها لنا، حيث يتعين علينا الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية المراجعة و تطوير طريقة فعالة لتنفيذها من ناحية و كذلك إعلام الإدارة بنقاط الضعف الرئيسية في تصميم أو تطبيق هذه الأنظمة من ناحية أخرى.
و نعرض عليكم في تقريرنا حول منظومة الرقابة الداخلية نقاط الضعف الرقابي أو مجالات تطوير نظام الرقابة الداخلية التي أمكن لنا الوقوف عليها، و هي تتعلق بالتنظيم الداخلي وإجراءات الوظائف الجوهرية و كذلك نظام المعلومات و هياكل المراقبة. و عليه، فان هذا التقرير يعتبر تقييمي بالأساس حيث لا يشتمل على جميع النقائص و الاخلالات التي يمكن أن تظهرها دراسة تقييمية خاصة و معمقة للتنظيم العام و أنظمة الرقابة الداخلية للشركة كما أن الطابع النقدي للتقرير يجعله يقتصر على النقاط السلبية فحسب.

بعد التعرف على نظام الرقابة الداخلية للشركة و على طريقة عمله، و بعد إجراء الاختبارات اللازمة، أمكن لنا التأكد من أن منظومة الرقابة الداخلية مرضية في مجملها لكنها لا تزال في حاجة للتطوير في البعض من المجالات لذلك وجب لفت النظر إلى هذه النقائص حتى يتم وضع الآليات التصحيحية اللازمة.

في الختام لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ننوّه بظروف العمل الطيبة و بما لمسناه منكم و من كافة أعوان الشركة من تعاون خلال تأديتنا لمهمتنا.

و تقبلوا سيداتي و سادتي أعضاء مجلس الإدارة، فائق عبارات التقدير و الاحترام.

تونس في 05 أكتوبر 2018

مراقب الحسابات
علي الزوائدي

التعريف بالشركة و بمهمة مراقبة الحسابات

التعريف بالشركة و بمهمة مراقـــبة الحسابات

1-التعريف بالشركة :

-التكوين : أحدثت الشركة الوطنية لحماية النباتات بمقتضى القانون عدد 14 لسنة 1969 المؤرخ في 28 فيفري 1969 والذي تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 14 لسنة 1971 المؤرخ في 9 مارس 1971.

الغرض الاجتماعي : بمقتضى القانون عدد 14 لسنة 1969 المؤرخ في 28 فيفري 1969 و الذي تم تنقيحه بالقانون عدد 14 لسنة 1971 المؤرخ في 9 مارس 1971 تقوم الشركة الوطنية لحماية النباتات بكل أنواع الدراسات ومقاومة الآفات الزراعية بالوسائل الجوية والأرضية كما تساهم في العمليات التي تستوجب تدخلا بواسطة الطائرة الزراعية.

أهم تدخلات الشركة الوطنية لحماية النباتات على الزراعات التالية :

- الحبوب : مقاومة الأعشاب الطفيلية / التسميد / مداواة الأمراض الفطرية.
- الزياتين : مقاومة ذبابة الزياتين والعثة و العسيلة.
- القوارص : مقاومة ذبابة القوارص.

وكذلك تقوم الشركة بـ :

- مكافحة الجراد الصحراوي
- التدخل لمقاومة الناموس و حماية البيئة
- كراء طائرة لبعض العمليات الإشهارية
- إيواء طائرات
- مراقبة الغابات من الحرائق

2- تقديم المـهمّـــــة

تندرج مهمة مراقبة الحسابات في نطاق مقتضيات مجلة الشركات التجارية و الأمر عدد 87-529 المؤرخ في غرة أفريل 1987.

وتشتمل هذه المهمة على مرحلتين تتمثل المرحلة الأولى في تقييم منظومة الرقابة الداخلية و تخص المرحلة الثانية مراقبة صحة ومصداقية القوائم المالية للشركة.

يمثل هذا التقرير خلاصة المرحلة الأولى لمهمتنا.

النقائص المسجلة و التوصيات المقترحة

الفهرس المفصل

الفهرس المفصل

الصفحة	المرجع	الملاحظات	الترتيب حسب الأولوية		
			1	2	3
	I	**التنظيم العام**			
1	1-1	ضرورة الإسراع في تحيين دليل الإجراءات	x		
1	2-1	ضرورة العمل على إعداد بطاقات وظيفية	x		
1	3-1	ضرورة النظر في سد الشغورات الموجودة في الهيكل التنظيمي الجديد		x	
	II	**نظام المعلومات**			
2	1-2	ضرورة إعداد المخطط المديري للإعلامية		x	
2	2-2	ضرورة التدقيق في السلامة المعلوماتية		x	
	III	**التصرف في الأصول الثابتة**			
3	1-3	ضرورة التسريع في التخلص من المعدات و قطع الغيار التي زال الانتفاع		x	
3	2-3	العمل على تسوية الوضعية العقارية للمقر الاجتماعي للشركة	x		
	IV	**الشراءات و التصرف في المخزون**			
4	1.4	ضرورة تحسين أساليب التصرف في المخزون بمغازة المقر الاجتماعي		x	
4	2.4	ضرورة تحسين أساليب التصرف في مخزون قطع غيار الأسطول الجوي بمغازة برج العامري		x	
	V	**إدارة الوسائل الفنية و الإستغلال**			
5	1-5	العمل على اصلاح الطائرات المعطبة (Air-Tractor)	x		
5	2-5	العمل على تطوير منظومة برمجة و متابعة عمليات الصيانة		x	
	VI	**التصرف في الموارد البشرية**			
6	1.6	ضرورة التسريع في المصادقة على تحيين النظام الأساسي الخاص بأعوان الشركة	x		
6	2.6	ضرورة التقيد بالإجراءات المتعلقة بالترقيات	x		
6	3.6	العمل على تحسين إجراءات التصرف الإداري للأعوان		x	
	VII	**التصرف في الميزانية**			
7	1.7	غياب مقرر وزارة الإشراف المتعلق بالميزانية لسنة 2017		x	
7	2.7	غياب منظومة لمتابعة إنجازات الميزانية		x	
	VIII	**التصرف في المحاسبة**			
8	1.8	العمل على وضع دليل محاسبي للشركة		x	
8	2.8	تحيين و تحسين مسك دفاتر المحاسبة القانونية	x		
9	3.8	العمل على وضع نظام محاسبة تحليلية		x	
9	4.8	تحليل و تصفية رصيد الحسابات غير المبررة		x	

الصفحة	المرجع	الملاحظات	الترتيب حسب الأولوية		
			1	2	3
	IX	**التصرف المالي**			
10	1.9	ضرورة تطهير جداول المقاربة البنكية	X		
10	2.9	العمل على تحسين إجراءات التصرف في الخزينة	X		
11	3.9	تكثيف جهود استخلاص مستحقات الشركة	X		
	X	**المسائل القانونية و الجبائية و المسائل المختلفة**			
12	1.10	ضرورة التسريع في فض ملف النزاع بين الشركة و شركة التعمير	X		
12	2.10	ضرورة إدماج الامتيازات العينية ضمن قاعدة إحتساب الضريبة	X		

يتكون ترتيب الأولوية كما يلي :
1-هام جدا
2-هام
3-مفيد

I-التنظيم العام

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.1-ضرورة الإسراع في تحيين دليل الإجراءات			
على إثر صدور الأمر عدد 440 لسنة 2015 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للشركة و الذي يدعو ضمن فصله الثالث لوضع دليل إجراءات يضبط القواعد المتبعة للقيام بكل مهمة تندرج ضمن مشمولات كل هيكل على حده و علاقات الهياكل فيما بينها. ألا أننا لم نلاحظ تحيين أو إعداد هذا الدليل.	يمكن أن ينجر عن هذه الحالة تداخل في المسؤوليات وفي تنفيذ المهام. نوصي بالإسراع في إعداد أو تحيين دليل الإجراءات .		X
2.1– ضرورة العمل على إعداد بطاقات وظيفية			
على إثر صدور الأمر عدد 440 لسنة 2015 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للشركة و الذي يدعو ضمن فصله الثاني أنه يجري العمل بهذا الهيكل التنظيمي على أساس بطاقات وظيفية تصف بكل دقة المهام الموكولة لكل مركز عمل. ألا أننا لاحضنا أن إعداد هذه البطاقات لم يشمل كل مصالح الشركة. .	هذا الوضع يؤدي إلى تداخل في انجاز المهام و يشكل عائقا أمام تحمل المسؤوليات مما يجعلها مصدرا للتجاوزات و العمليات غير المرخصة. نوصي بوضع بطاقات مهام تتماشى و الوضعية الحالية لأعوان الشركة.		X
3.1– ضرورة النظر في سد الشغورات الموجودة في الهيكل التنظيمي الجديد			
تبين لنا وجود العديد من الشغورات من خلال دراستنا للهيكل التنظيمي الجديد للشركة المنصوص عليه بالأمر عدد 2015-440 الصادر بتاريخ 19 جانفي 2015 و نذكر على سبيل المثال : -شغور في مصلحة التدقيق الداخلي - شغور في مصلحة الشؤون القانونية و النزاعات -شغور في مصلحة مراقبة التصرف	-صعوبات في إنجاز أنشطة الشركة -تداخل في المسؤوليات و في تنفيذ المهام نوصي بالنظر في سد الشغورات الموجودة في الهيكل التنظيمي للشركة قصد الأخذ بعين الاعتبار لحاضر الشركة و نموها و تطور أنشطتها.		X

II- نظام المعلومات

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.2-ضرورة إعداد المخطط ألمديري للإعلامية			
تفتقر الشركة لمخطط مديري للإعلامية من المفترض أن يغطي فترة متوسطة المدى ترسم التطور المستقبلي للنظم المعلوماتية و يحدد حاجياتها مسبقا حتى يتسنى دراستها و برمجة إنجازها بشكل جيد.	لا تمكن هذه الوضعية من البرمجة الجيدة لمشاريع الاستثمار في ميدان الإعلامية و التناسق بين مختلف التطبيقات المزمع اقتناءها نوصي بالقيام بدراسة تمكن من اعتماد مخطط مديري للإعلامية يغطي فترة 5 سنوات على الأقل يبرز توجهات الشركة في هذا المجال على ضوء تطور أنشطتها و مشاريعها المستقبلية.		X
2.2-ضرورة التدقيق في السلامة المعلوماتية			
لم تقم الشركة بمهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية كما ينص عليها الفصل 2 من الامر عدد 2004-1250 المؤرخ في 25 ماي 2004 الذي يلزم أن : "تخضع الى التدقيق الإجباري الدوري طبقا للفصل 5 من القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004، النظم المعلوماتية و الشبكات الراجعة بالنظر الى الهياكل العمومية...".	تعد هذه الوضعية مخالفة للنصوص التشريعية المذكورة أعلاه كما أنها تشكل خطر علي النظام المعلوماتي بالشركة. لذا نوصي باحترام التشريع الجاري به العمل و القيام بعمليات تدقيق في السلامة المعلوماتية للشركة في اقرب الأجال.		X

III -التصرف في الأصول الثابتة

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.3–ضرورة التسريع في إجراءات التفويت في المعدات و قطع الغيار التي زال الانتفاع بها			
من خلال متابعة ملف التفويت في المعدات الجوية المتمثلة في طائرة و محرك و مجموعة من قطع الغيار التي زال الانتفاع بها لا حضنا بطء كبير في إجراءات إنجاز هذه البتة. كما تجدر الإشارة إلى أن مغازة المقر الاجتماعي تحتوي على قطع غيار لأنواع من السيارات التي لم تعد موجودة ضمن أسطول الشركة لذلك وجب القيام بالإجراءات اللازمة لبيعها حتى لا تفقد هذه القطع من قيمتها.	-كل تأخير في عملية التفويت يمكن أن تأثر سلبيا على قيمة المعدات. -نوصى بالتسريع في إجراءات التفويت في المعدات و قطع الغيار التي زال الانتفاع بها.		X
2.3–العمل على تسوية الوضعية العقارية للمقر الاجتماعي للشركة			
تقوم الشركة بالعديد من أشغال التهيئة و البناء في المقر الاجتماعي الذي تبدو وضعيته العقارية غير واضحة حيث لا يوجد عقد كراء يضمن حقوق الشركة على ممتلكاتها. و تجدر الإشارة إلى أنه تمت مراسلة سلطة الإشراف في مناسبتين لتسوية الوضعية العقارية للمقر الاجتماعي خلال سنة 2016 كما تمت مراسلة السيد المدير الجهوي لوزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية ببن عروس في الغرض نتاريخ 18 جويلية 2016.	نوصي بالإسراع بتسوية الوضعية العقارية للمقر الاجتماعي حتى تضمن الشركة أحقيتها في الأشغال التي تقوم بها.		X

IV-الشراءات و التصرف في المخزون

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.4- ضرورة تحسين أساليب التصرف في المخزون بمغازة المقر الاجتماعي			
من خلال تقييمنا للأساليب المتبعة للتصرف في المخزون بمغازة المقر الاجتماعي تمت ملاحظة النقائص التالية : - تشكو التطبيقة الإعلامية المستغلة للتصرف في المخزون العديد من النقائص التي تحد من حسن إسغلالها -و جود مخزونا من قطع الغيار المتعلقة بمعدات زال الانتفاع بها -غياب فضاء مهيأ و محمي من المخاطر المضرة بالمخزون.	هذه النقائص لا تسمح بتصرف ناجح في المخزون نوصي بالعمل علي تحسين أساليب التصرف و متابعة للمخزون و تهيئة المغازة لحماية المخزون من كل المخاطر.		X
2.4–ضرورة تحسين أساليب التصرف في مخزون قطع غيار الأسطول الجوي بمغازة برج العامري			
من خلال تقييمنا للأساليب التصرف في مخزون قطع غيار الأسطول الجوي ببرج العامري تمت ملاحظة النقائص التالية : -غياب مسؤول متفرغ للتصرف في المغازة حيث أن المسؤول الحالي تم تكليفه بالتصرف في المغازة بصفة ثانوية علاوة على مهامه الاخرى - تم تركيز منظومة تصرف في المخزون (SIGMA) عل غاية من الاهمية و حتى يتم استغلالها على الوجه الاكمل و جب تسوية المخزون الحالي (جرد كامل مع تقييم صحيح) ثم برمجة دورة تكوين في خصوص كيفية إستغلال المنظومة بشكل جيد. -و جود مخزونا من قطع الغيار المتعلقة بمعدات زال الانتفاع بها	هذه النقائص لا تسمح بتصرف ناجح في المخزون لذلك : -نوصي بالعمل علي تحسين أساليب التصرف و متابعة للمخزون -نوصي بالقيام بعملية تدقيق في كل عناصر المخزون و مراجعة تقييمه ثم إعادة تصنيفه من صالح للاستعمال و غير صالح للاستعمال -نوصي ببرمجة دورة تكوينية حول هذه المنظومة حتى نظمن استغلال أمثل لكل الإمكانيات التي توفرها		X

V-إدارة الوسائل الفنية و الاستغلال

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
5-1-العمل على إصلاح الطائرات المعطبة (Air-Tractor)			
لاحظنا من خلال تدخلنا أن هناك طائراتان بطاقة استغلال كبيرة يمكن أن يساهما فى تطوير رقم معاملات الشركة هما معطبتان منذ مدة طويلة . و تجدر الإشارة أن الشركة و لغاية تلبية حاجيات حرفائها التجأت في بعض الأحيان إلى تعزيز أسطولها بطائرة من وزارة الديفاع الوطني	امكانية تطوير رقم معاملات الشركة و تحسين مواردها الذاتية. نوصى بالعمل على الاسراع في اصلاح الطائرات المعطبة		X
5-2-العمل على تطوير منظومة برمجة و متابعة عمليات الصيانة			
تم تركيز مؤخرا في إطار ألاتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني لمنظومتان إعلاميتان على غاية من الأهمية تؤمن التطبيقة الأولى التصرف في مخزون قطع غيار الطائرات و تمكن التطبيقة الثانية من برمجة و متابعة كل عمليات الصيانة للأسطول الجوي إلا أننا لاحظنا أن إستغلالها مازال يشكو من عديد النقائص : نقص في تكوين الأعوان حول ألاستغلال الامثل لما توفره هذه المنظومات من مزايا و عدم الاندماج بين مكوناتها حتى يتم ربط حاجة المخزون بمتطلبات الصيانة المبرمجة.	-النقص في التكوين لا يمكن من استغلال أمثل للمنظومة -غياب الاندماج بين التطبيقتين يمكن أن يتسبب في شراء قطع غيار غير مناسبة مع الحاجة الحقيقية للشركة -نوصى بإدماج التطبيقات الإعلامية و تكوين الأعوان عليها حتى يتم استغلالها على أحسن وجه.		X

VI-التصرف في الموارد البشرية

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.6-ضرورة التسريع في تحيين النظام الأساسي الخاص بأعوان الشركة			
تعتمد الشركة على نظام أساسي خاص للأعوان الشركة يعود الى سنة 2004 الذي لم يعد يتماشى مع الوضع الحالي و لم يعد يستوعب كل عناصر الأجر مم ترك مجال للاجتهاد في إسناد بعض المنح. و قد شرعت الشركة منذ مدة في تحيين النظام الاساسي الا أننا لاحضنا بطء في إنجاز هذه المهمة,	-غياب مرجع للتصرف في الموارد البشرية -اللجوء إلى اجتهادات شخصية قد تكون مخالفة للتشريع الجاري به العمل. نوصي بالتسريع في إجراءات التحيين و المصادقة على النظام الأساسي للأعوان.		X
2.6 -ضرورة التقيد بالإجراءات المتعلقة بالترقيات			
لاحظنا من خلال معاينتا لإجراءات الترقية لسنة 2016 و 2017 عدم احترام الإجراءات التي ينص عليها الفصل 49 من النظام الاساسي الخاص باعوان الشركة.	عدم احترام النظام الأساسي الخاص بأعوان الشركة نوصي باحترام الإجراءات التي جاء بها النظام الأساسي الخاص بالشركة حتى يقع تجنب كل أنواع التحفظات من الأعوان و هو ما يساهم في تنقية المناخ الاجتماعي داخل الشركة.		X
3.6-العمل على تحسين إجراءات التصرف الإداري للأعوان			
من خلال مراقبة إجراءات التصرف الإداري في الأعوان تم أبراز الملاحظات التالية : -غياب إجراءات مكتوبة تنظم أساليب الصرف الإداري للأعوان -تحيين الملفات الإدارية للأعوان : تم الشروع في تحيين الملفات الإدارية للأعوان إلا أن هذه العملية لم تغطي كل الملفات -مراقبة الحضور : لم نلاحظ تطبيق إجراءات مراقبة رغم وجود آلة لتسجيل الدخول و الخروج بالمقر الاجتماعي	-نوصي بتحسين إجراءات التصرف الإداري للأعوان حتى نحمي مصالح الشركة و نحترم التشريع الجاري به العمل.		X

VII- التصرف في الميزانية

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.7–غياب مقرر وزارة الإشراف المتعلق بالميزانية لسنة 2017			
لم يقع مدنا بمقرر وزارة الإشراف المتعلق بالمصادقة على الميزانية التقديرية للشركة بعنوان سنة 2017. و تم فتح إعتمادات الميزانية بناءا على مراسلة تتعلق بتوزيع إعتمادات ميزانية التصرف.	هذه الوضعية مخالفة للإجراءات المصادقة و صرف الميزانية. لذلك نوصي بتصحيح الوضعية في أقرب الآجال.		X
2.7–غياب منظومة لمتابعة إنجازات الميزانية			
يتم متابعة الميزانية من طرف المصلحة المالية بالاعتماد على جداول (Excel) في غياب منظومة إعلامية تأمن : -متابعة التعهدات لضمان مراقبة قبلية لكل شراءات الشركة - المقاربة مع المحاسبة بفضل اعتماد تبويب متطابق مع المحاسبة.	هذه الوضعية لا تمكن من متابعة جيدة للانجازات الميزانية : -غياب منظومة مراقبة قبلية (قبل استصدار أذون التزويد) -صعوبة المقاربة مع المعطيات المحاسبية لذلك نوصي بتركيز منظومة إعلامية خاصة بمتابعة إنجاز الميزانية يكون تبويب فصولها متطابقا مع المحاسبة حتى يتسنى مقاربة إنجازات الميزانية مع المعطيات المحاسبية وتمكن من استخراج لوحات قيادة بمعطيات متطابقة إضافة إلى تأمين حماية للمعطيات من كل المخاطر,		X

VIII- التصرف في المحاسبة

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.8–العمل على وضع دليل محاسبي للشركة			
من خلال مراقبتنا لإجراءات المحاسبة ،لاحظنا غياب دليل محاسبي كما نص عليه الفصل 15 من القانون عدد 112 لسنة 1996 .	يمكن أن تساهم هذه الوضعية في ارتكاب أخطاء في التقييد المحاسبي وفي صعوبة عملية إعداد و متابعة القوائم المالية كما تعتبر مخالفة لأحكام الفصل 15 من القانون 112 لسنة1996 بتاريخ 1996/12/30 المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات و لنص الفقرة 63 من المعيار العام للمحاسبة و الملزم لكل مؤسسة بإعداد و مسك وثيقة تدل على المرجع و التنظيم المحاسبي و تسمى هذه الوثيقة دليل محاسبي. نوصي بالإسراع في إعداد دليل محاسبي للشركة تغطي بالرجوع لنص الفقرة 63 من المعيار العام للمحاسبة على المجالات التي تتعلق: -بالتنظيم العام للشركة -بالتنظيم المحاسبي للشركة -بجدول الحسابات للشركة و تفسير محتوياتها و دليل التقييد المحاسبي -بوصف طرق جمع المعلومات،إدخالها،معالجتها و مراقبتها. -بالنموذج المعتمد لعرض القوائم المالية -بنظام الترتيب و التوثيق. -بدفاتر المحاسبة القانونية و الربط بين هذه الدفاتر و الوثائق المحاسبية.		X
2.8–تحيين و تحسين مسك دفاتر المحاسبة القانونية			
لاحظنا من خلال تدخلنا بمصلحة المحاسبة أن دفاتر المحاسبة القانونية ليست محينة منذ سنوات عديدة خلافا لما نص عليه الفصل 11 من القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات.	عدم احترام الفصل 11 من القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 . نوصي بتحيين دفاتر المحاسبة القانونية.		X

3.8–العمل على وضع نظام محاسبة تحليلية			
لاحظنا أنه لا يتوفر لدى الشركة نظام محاسبة تحليلية يمكنها من تحديد تكلفة خدماتها و يساعدها بذلك على اتخاذ القرارات المناسبة كما يشكل من جهة أخرى مرجع لتقييم مبلغ المنحة المطلوبة على الخدمات التي تفوق كلفتها ثمن البيع.	- صعوبة في تحديد التكلفة لكل خدمة . -صعوبة في حسن التصرف و أخذ القرارات المناسبة. نوصي بوضع نظام للمحاسبة التحليلية و إدماجه مع المحاسبة المالية.		X
4.8–تحليل و تصفية رصيد الحسابات غير المبررة			
لاحظنا عند القيام بعملية مراجعة الحسابات وجود العديد من الحساب القديمة و الغير مبررة و التي تخص : -الأعوان و الحسابات المتصلة بهم -الحر فاء -المزودون -الأداءات الراجعة للدولة	- هذه الوضعية لا تسمح بالتحقق من صحة بعض الأرصدة المحاسبية -نوصي بالسهر على إنجاز أشغال تحليل و تبرير كل حسابات الشركة ثم معالجتها.		

IX- التصرف المالي

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.9-ضرورة تطهير جداول المقاربة البنكية			
لاحظنا أن جداول المقاربات البنكية (بنك الإسكان) : 1-لازالت تحتوي على عمليات عالقة و تتمثل هذه المبالغ خاصة في: *مبالغ مدفوعة وقع تدوينها بالمحاسبة دون أن تظهر بالكشوف البنكية و تقدر ب 2730 دينار. *مبالغ لم يقع تدوينها بالمحاسبة و تتمثل في تحويلات منزلة في حساب الشركة و تقدر ب2587 دينار.	هذه الوضعية لا تضمن متابعة دقيقة لحسابات الشركة. نوصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتبرير و تصفية العمليات العالقة بجداول المقاربات البنكية.		
2.9-العمل على تحسين إجراءات التصرف في الخزينة			
من خلال مراقبتنا للتصرف في الخزينة لا حظنا النقائص التالية: -غياب خزينة فولاذية تأمن حفظ المبالغ الموجودة في الخزينة. - قامت الادارة العامة في 18 أفريل 2017 بإصدار مذكرة عمل لتحسين إجراءات التصرف في الخزينة ،غير أنه لاحظنا أن هذه المذكرة لم يقع تطبيقها و نذكر على سبيل المثال الحالات التالية: لا تخضع عملية تمويل الخزينة لسقف يحدد المبلغ الأدنى الذي يخول إعادة التمويل كما لا يتم تمويل الخزينة بمبالغ قارة حيث يتم تجميع النفقات المزمع صرفها لفترة معينة و يتم تحديد مبلغ التمويل على هذا الأساس و هذا مخالف لما جاء في مذكرة العمل التي تنص على أنه يتم تمويل الخزينة وفق نظام الإعتماد الثابت و يحدد ب1000 دينار كلما بلغ رصيدها 50 دينار. -غياب الفصل بين خزينتي الدفوعات و المقابيض و هو ما يتنافى مع قواعد التصرف السليمة في خزينة الشركة.	نوصي بالحرص على تطبيق ما جاء بالمذكرة حتى يتم تلافي كل النقائص المتعلقة بالتصرف في الخزينة. نوصي بالفصل بين خزينة الدفوعات و خزينة المقابيض حتى يتم التحكم في مصاريف الخزينة.		

3.9– تكثيف جهود استخلاص مستحقات الشركة

يبرز حساب الحرفاء المشكوك في إفائهم أرصدة راجعة لسنة 2015 و ماقبلها تبلغ و 383 361 مفصلة كالآتي :

السنة	مبلغ الدين
2008 و ما قبلها	275 140
2009	46 102
2010	14 329
2012	5 500
2013	2 102
2014	5 000
2015	15 210
المجموع	**361 383**

من خلال تدقيقنا في مستحقات الشركة لاحظنا و جود العديد من المستحقات (ما يقارب 300 أد) من شركات و تعاضديات فلاحية و من خواص لم تستخلص من مدة طويلة

نوصى ببذل المزيد من الجهود لمتابعة استخلاص مستحقات الشركة و ذلك بالقيام بكل الإجراءات القانونية لحمايتها من مفعول التقادم.

X-المسائل القانونية و الجبائية و المسائل المختلفة

النقائص	المخاطر المحتملة و التوصية	التطبيق	
		نعم	لا
1.10- ضرورة التسريع في فض ملف النزاع بين الشركة و شركة التعمير			
لاحظنا من خلال متابعة أطوار النزاع القائم بين الشركة و شركة التعمير أن هذا الملف أخذ الكثير من الوقت دون التوصل الى حل يضمن مصالح الشركة.	كل تاخير في الاجراءات قد يضر بمصالح الشركة نوصي بإعطاء الموضوع كل الاهمية حتى يتم فضه في أقصر الآجال		
2.10–ضرورة إدماج الامتيازات العينية ضمن قاعدة إحتساب الضريبة			
لم يقع إضافة الامتيازات العينية في قاعدة احتساب الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين لاحظنا من خلال مراقبة قاعدة احتساب الضريبة على الدخل أن مبلغ مقتطعات البنزين لم يتم إخضاعها للضريبة الموظفة على أجور الأعوان المنتفعين بهذا الامتياز العيني و هو ما يعد مخالفا لمقتضيات التشريع الجبائي.	عدم احترام التشريع الجبائي الجاري به العمل و إمكانية تخطئة الشركة بدفع الاداءات الغير مخصومة في حالة خضوعها لمراقبة جبائية. نوصي بمراجعة كيفية احتساب الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عند إعداد بطاقات الأجور و إدماج قيمة الامتيازات العينية في قاعدة احتساب الضريبة على الأجر.		